

الوقف والعطاء الاجتماعي للتنمية في مصر

<http://www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=28#full>

أظهرت دراسة العطاء الاجتماعي للتنمية في مصر أن 30% من الشعب المصري لا يدركون معنى الوقف والأغلبية يظنون أنه أملاك الحكومة ، ومن ثم فإن إحياء مفهوم الوقف من جديد يعد من أهم المدعمات للتنمية في مصر ويؤدي إلى تنظيم العطاء الاجتماعي والمؤسسية في العطاء ، ويعتبر الوقف نوع من أنواع الصدقة الجارية وسنة من السنن التي سنّها الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في حديثه: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم نافع ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له." ، ومع ذلك الوقف ليس مقصوراً على المسلمين فقط بل للأقباط أيضاً العديد من الأوقاف التي يديرها المجلس المالي. والوقف أحد صور العطاء المنظم المعتمد على ذاته مالياً والذي يعكس مجتمع أهلي قوى يسعى إلى تحقيق تنمية بلاده في شتى المجالات مثل بناء المدارس والمستشفيات ودعم الأبحاث في المجالات العلمية المختلفة كما كان الحال في الماضي حينما كان الوقف يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية وخدمة المجتمع.

تمهيد:

في معظم البلاد العربية والإسلامية يوجد تاريخاً عريقاً لنظام الوقف، إلا أنه في معظم هذه البلاد لم يبق منه سوى صورة باهتة ومبهمة نتيجة لعدة ممارسات أدت إلى تشويهه والقضاء عليه. ولم يحظ الوقف حتى الآن بما يستحق من جهود فعالة لإحيائه وتجديد ثقافته والتعلم من التجارب السابقة رغم أن الوقف يعد من أهم صور العطاء المؤسسي المستمر والقادر على تحقيق تنمية ذاتية ونقله حقيقية في المجتمع تشمل الجوانب العلمية والاجتماعية والاقتصادية دون الاعتماد على تمويل حكومي أو أجنبي.¹ ومن ثم فإحياء الوقف واجباً يجب القيام به على كل قادر عليه. ولكن ماذا يقصد بالوقف؟ وما هي أنواعه؟ وهل يختلف الوقف عن الصدقة؟ وما هو دوره في التنمية؟ وما هو تاريخ الوقف؟ وما هي القوانين المنظمة للأوقاف في مصر وأثرها؟ هذا ما سنتعرف عليه خلال هذه الورقة.

تعريف كلمة الوقف:

لغويًا الوقف هو الحبس، (فنقول وقفنا الدار على المسجد، أي حبسته عليه لينفق من أجرته على مصالحه). ويعني الوقف في الشريعة حبس المال أو وقفه سواء كان على شكل عقار أو محل تجاري أو غيرهما لينفق من ريعه على من يحتاج من طلاب العلم أو اليتامى والأرامل وغيرهم كنوع من أنواع الصدقة الجارية.² ومن أفضل تعريفات الوقف أنه (مؤسسة مالية خيرية، تنشأ بمال يتبرع به الواقف، على أن ترصد غلات هذا المال رسداً مستمراً لإشباع حاجات معينة للموقوف عليهم على ما يشترط الواقفون. وبالتالي يعتبر الوقف مؤسسة لها كيانها الاجتماعي المميز ولها مقصدها الخيري المحدد ولها آلية التنفيذ المنظمة³).

الوقف في الإسلام:

شرع الله الوقف وجعله شكل من أشكال العطاء في الإسلام. ولم يكن الوقف معروفاً في عهد الجاهلية ولكن دعا إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ظهور الإسلام وشجعه كنوع من أنواع الصدقة الجارية التي يجني الفقراء والمحتاجين ثمارها بصورة مستمرة دون توقف.⁴ ولقد شجع الرسول صلى الله عليه وسلم الصدقة الجارية متضمنة الوقف بقوله: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له. والأساس الديني للوقف يرتبط بالخليفة عمر بن الخطاب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما حصل على بساتين وحقول كغنيمة له بعد فتح العرب لخبير.⁵ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخير لم أحب مالا قط أنفس عندي عنه ، فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها. فتصدق بها عمر. إنها لا تباع ولا توهب ولا تورث، وتصدق بها في الفقراء وفي الرقاب. وفي سبيل الله، وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متمول.⁶ ومنذ ذلك الحدث، انتشر الوقف بين المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم واستمر بعده قروناً طويلة.⁷ ويجوز الوقف على أهل الذمة مثل المسيحيين والتصدق عليهم. وقد وقفت صفية بنت حيي زوج النبي صلى الله عليه وسلم على أخ لها يهودي.⁸

أنواع الوقف:

النوع الأول من الوقف هو الوقف الخيري وهو أصل نظام الوقف ويقصد به التقرب إلى الله تعالى بوقف ريع أي شيء مملوك وتوجيهه إلى أعمال الخير المختلفة. النوع الثاني هو الوقف الأهلي ويكون على الزوجة والأولاد والأقارب والأحفاد ويقوم الواقف بإدارته ثم يليه أحد الأولاد ثم الأحفاد وهكذا.⁹ وهناك الوقف المشترك ويقصد به أن يوقف جزء من ريع

الشيء المملوك للأهل والجزء الآخر لأعمال الخير. وبالتالي تنقسم أنواع الوقف بحسب الجهة التي يذهب إليها ريع الشيء المحبوس ¹⁰.

الفرق بين الوقف والصدقة:

هناك فروقا بين الوقف والصدقة يجب أن توضح:

- 1. الصدقة تجوز فقط على الفقراء والمساكين بينما الوقف يجوز على كل من الفقراء والأغنياء وإن كان الفقراء أحق به.
- 2. يجوز التصرف في الصدقة بأن تملك أو تباع وتهدى في حين أنه لا يجوز للوقف أن يملك أو يباع أو يورث أو يتصرف فيه بالهبة أو الهدية.
- 3. يجوز للصدقة أن تكون على أي شيء له نفع سواء كان يبقى مدة محدودة كالطعام والثياب أو مستمر لفترة طويلة. وذلك بخلاف الوقف الذي لا يجوز إلا في الأشياء التي من شأنها أن تبقى ويمكن أن تحبس ¹¹.

دور الوقف في التنمية:

لعب الوقف في وقت ازدهاره دورا فعالا في تحقيق التنمية بمفهومها الواسع متضمنة التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية. بدأ دور الوقف التعليمي من المسجد حيث أنه لم يكن فقط مكانا للعبادة والصلاة وإنما كان مصدرا للعلم حيث كان يقبل عليه الطلاب ليتعلموا من العلماء والمدرسين في مختلف فروع العلم. ولذلك كان المسجد في الحضارة الإسلامية يقوم بدور المدرسة في بادئ الأمر وقد خرج منه الكثير من العلماء. وقد تطور شكل الوقف التعليمي من المسجد والذي كان نواة التعليم إلى الكتاب الذي كان بمثابة مدرسة صغيرة لتعليم الأطفال القراءة والكتابة والقرآن والرياضة. ورغم استمرار الكتاب، إلا أن الوقف التعليمي امتدت صورته ليشمل المدارس التي انتشرت انتشارا واسعا خاصة بعد استقرار الفتوحات الإسلامية. وقد ارتبطت المدارس بالمكتبات حيث أيقن واقفي المدارس أهمية الكتاب في تحصيل العلم ولذلك أوقفوا المكتبات كي يسهلوا العملية التعليمية ¹². أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية، فقد تنوعت الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الأوقاف. فكثير من المسلمين أوقفوا أملاكهم لبناء المستشفيات وعلاج المرضى. ولم تقتصر هذه الأموال الموقوفة على علاج الإنسان، إنما أيضا تضمنت الحيوان. وأظهرت الوثائق الوقفية الإدارة الدقيقة والناجحة التي كانت تتمتع بها المستشفيات الموقوفة ¹³ إلى جانب الرعاية الصحية، فقد تنوعت الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الأوقاف ومنها أوقاف لمساعدة الغير قادرين على مصاريف فريضة الحج أو تزويج الفتيات الفقيرات أو بناء أوقاف لليتامى أو المسنين أو المكفوفين ¹⁴. كما أن للوقف دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب عدة عوامل. أولا، ساعد الوقف على انخفاض واستقرار الأسعار وذلك لأنه كان من اليسير الحصول على محال تجارية مخفضة الأسعار بالأسواق الموقوفة، مما أدى إلى انخفاض الأسعار ورواج التجارة بها أكثر من الأسواق التي ليس بها أوقاف. وأدى ذلك أيضا إلى انخفاض الأسعار في الأسواق الأخرى حتى تستطيع أن تروج سلعها وتجاري أسواق الأوقاف. وبالتالي فإن الوقف على الأسواق ساعد كثيرا على إلزام التجار بأسعار منخفضة حتى لا تبور تجارتهم. ثانيا، ساعدت الأوقاف على الحد من البطالة وتوفير فرص عمل كثيرة وتنمية المهارات. ثالثا، ساعد الوقف على حصول الفئة الفقيرة على أموال لم تكن لتحصل عليها بدونه مما ساعد على الإكثار على الطلب على كثير من السلع والخدمات التي كانت ستكون مقصورة على الطبقة الغنية لولا الوقف، مما ساعد على تنشيط التجارة وتداول الأموال والسلع. ثالثا، إلى جانب تنشيط التجارة الداخلية الذي أدى إلى التنمية الاقتصادية، فإن السبيل أو الوقف على أحواض المياه الواقعة على الطرق التجارية الهامة ساعدت بصورة فعالة على تنشيط التجارة وتيسير مرور القوافل التجارية والتنقل بين المدن والقرى ¹⁵.

نبذة تاريخية عن الوقف:

يرجع تاريخ الوقف الإسلامي اليوم إلى أكثر من 14 قرنا مع ظهور الإسلام وقد شغل جزءا كبيرا من العالم العربي والإسلامي على مر العصور. ويعد الوقف من أهم أشكال العطاء المؤسسي التي حث عليها الإسلام والتي انتشرت بصورة واسعة. وخلال هذه القرون، قام الكثيرون في مصر بوقف أملاكهم. ولم يقتصر الوقف فقط على الأغنياء، إنما شمل أيضا الطبقة المتوسطة حتى وصل نسبته إلى أكثر من ثلث الأراضي الزراعية في عهد محمد علي. وقد استمر الوقف في نموه المتزايد حتى أصبح يشغل 770,000 فدان في عام 1925 في مصر رغم أنه أصبح يعاني من بعض المشاكل مثل سوء الإدارة. ولكن بعد ثورة 1952 ومع ظهور الفكر الاشتراكي الذي تبنته الحكومة والذي يؤمن بالتحكم الكامل للسلطة ووضع مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية كاملة في يد الحكومة، انهار نظام الأوقاف انهيارا كاملا حيث ألغي نظام

الوقف الأهلي بينما وضعت الأوقاف الخيرية تحت سيطرة الحكومة. ومنذ ذلك الحين، تلاشت ثقافة الأوقاف في المجتمع المصري تدريجياً حتى أصبحت نسبة إنشاء أوقاف جديدة شبه معدومة¹⁶.

قانون الوقف في مصر:

نظراً للقانون رقم 48 لسنة 1946، يشترط لصحة الوقف أن يتم تسجيله وإشهاره وأن يرد على مصرف جائز ومباح. وأباح القانون وقف غير المسلم إذا كان على جهة أجاز لها الوقف في الشريعة الإسلامية أو في شريعته. كما اشترط القانون أن الوقف لا يجوز إلا في حدود الثلث إلا إذا وافق الورثة على أكثر من هذه النسبة. كما تعمل الأوقاف حالياً طبقاً للقوانين 247 لسنة 1953 المعدل بالقانون رقم 28 لسنة 1970، والقانون 272 لسنة 1959، والقانون رقم 80 لسنة 1971، والقانون رقم 44 لسنة 1962، وهي القوانين المنظمة للإدارة والإشراف على الأوقاف الخيرية سواء كانت عقارات أو أموال منقولة أو سائلة أو في صورة ودائع وقفية. وطبقاً لهذه القوانين، يجوز لوزير الأوقاف، دون التقيد بشروط الواقف، أن يوجه المال الموقوف إلى جهة بر أخرى، وتكون وزارة الأوقاف هي الناظر العام لجميع الأوقاف. ويجوز أن تنتازل وزارة الأوقاف عن النظرة لجهة البر أو الهيئة الموقوف لها ويجوز لها أن توكل إليها إدارة الوقف، ولها عزل الجمعية أو الهيئة عن إدارة الوقف. وتتولى وزارة الأوقاف محاسبة النظار أو متولي إدارة الوديعة الوقفية أو المؤسسة الوقفية وهم ملزمون بتقديم كشف حساب عن إدارتهم للأوقاف الخيرية إلى الوزارة وإلا تعرضوا لعقوبة الحبس أو الغرامة. وتتولى الوزارة تحصيل 10% من إيرادات الأوقاف نظير مراجعة الحساب وكذلك 7,5% مقابل إشرافها ورعايتها للوقف، وتقوم الهيئة العامة للأوقاف بتحصيل صافي ربح الأوقاف الخيرية بصرفه وفق لشروط الواقفين، وتتقاضى الهيئة نظير إدارة وصيانة الأوقاف الخيرية 15% من إجمالي الإيرادات المحصلة بالنسبة للأعيان. وتختص هيئة الأقباط الأرثوذكس طبقاً للقانون رقم 264 لسنة 1960 بإدارة جمع أوقاف الأرثوذكس ومحاسبة القائمين على إدارتها وتحصيل إيراداتها والصرف على هباتها واستغلالها. كما تتولى تعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف وتسري هذه القاعدة على كافة طوائف الأقباط في مصر¹⁷. تأثير سيطرة الدولة على الأوقاف كما سبق أن ذكرنا، منذ منتصف القرن الماضي أصبحت الأوقاف تحت سيطرة الدولة، وذلك في حين أن أجهزتها لم تكن لديها التأهيل الكافي للقيام بأعباء الوقف وحل مشكلاته وتنميته على الوجه الصحيح. وكان من أهم نتائج سيطرة الدولة هو عدم التزامها بالشروط التي وضعها الواقف في باديء الأمر وتغيير مصارف الوقف وبالتالي ضياع حقوق المستفيدين الأصليين من الأوقاف الذين أقيمت الأوقاف لأجلهم. كما أن السيطرة الكاملة على الوقف منعت الكثير من أغنياء المسلمين والعلماء من التدخل في إحداث تغيير وأصبح التغيير فقط نابع من الحكومة حسب أهواءها ورغباتها وليس نابعا من صميم المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أصحاب النفوس الضعيفة استغلوا ضياع وثائق الأوقاف واستخدموا وسائل غير مشروعة للإستيلاء على الكثير من الأملاك الموقوفة. أيضا بسبب سيطرة الدولة على كل المجالات، استقر في نفوس الكثيرين أن إحداث تغيير وتحقيق تنمية هو دور الدولة وليس دور المجتمع حتى أن البيئة السياسية المحيطة أصابت الكثيرين بداء السلبيات وعدم الرغبة في عمل شيء إيجابي ينفع المجتمع حيث أن هذا الدور في اعتقادهم هو دور الحكومة وليس دورهم. ويضاف إلى ذلك أن ما تبقى من الممتلكات الموقوفة أصبح مهمل وغير مستثمر الاستثمار اللازم وذلك أدى إلى تهالكها وضياع قيمتها وفاندتها. وأخيراً، فإن كثير من وثائق الأوقاف ضاعت أو سرقت مما أدى إلى عدم القدرة على معرفة وحصر الأوقاف ووضع إحصائيات لها¹⁸. وبرغم كل هذه السلبيات والصورة القاتمة للوقف في الوقت الحالي، إلا أن هناك الكثير من النداءات التي ترغب في إعادة نظام الوقف وإحيائه وحث المجتمع على تبنيه مرة أخرى. ولذلك فمن الضروري أن تتضافر جميع هذه الجهود بصورة جديّة ومنظمة كي تساهم في إعادة ثقافة الوقف وتشجيعه وإظهار إمكاناته كمؤسسة مالية خيرية قادرة على تحقيق التنمية بجميع أشكالها.

¹ إبراهيم البيومي غانم. إحياء تكية المنشاوي، اقتصاد وأعمال، المنطقة العربية

www.islamonline.net/arabic/economics/2002/11/article05.shtml

² محمد بكر إسماعيل. الفقه الواضح من الكتاب والسنة على المذاهب الأربعة، المجلد الثالث، ط 2، دار

المنار: القاهرة، 1997، ص 128

³ عبد الفتاح مصطفى غنيم. الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين: قضايا

إسلامية، ع(89)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 2002، ص 24، 25

⁴ السيد سابق. فقه السنة، الجزء الرابع، دار الفتح لإعلام العربي: القاهرة، 1997، ص 282

⁵ El Daly, Marwa. "Islamic Philanthropy: Institutionalized Giving in the Muslim Perspective" City University of New York; The Center for the Study on Philanthropy, 2001

- ⁶ محمد أبو زهرة. محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربي: القاهرة ، 1971، ص 10
- ⁷ جمال الدين جودة اللبان. أملاك الدولة في صدر الإسلام، في مجلة الأزهر، الجزء الخامس، السنة الثامنة والستون، جمادي الأول 1416هـ، أكتوبر 1995م، ص 662
- ⁸ السيد سابق. فقه السنة، م.س.ذ، ص 287
- ⁹ أحمد أمين عزام وفتحى عبد الهادي. موسوعة الأوقاف منشأة المعارف: الأسكندرية، 2002. ص 14 - 15
- ¹⁰ وهبة الزحيلي. الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي دار الفكر: دمشق، ط 2، 1996 م.س.ذ، ص 140
- ¹¹ محمد بكر إسماعيل. الفقه الواضح من الكتاب والسنة على المذاهب الأربعة، م.س.ذ، ص 132
- ¹² محمد الدسوقي. الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، القسم الثاني، سلسلة قضايا إسلامية، ع (65)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: القاهرة، 2000، ص 15 - 25
- ¹³ محمد الدسوقي. الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص 37 - 38
- ¹⁴ محمد الدسوقي. الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص 49 - 59
- ¹⁵ محمد الدسوقي. الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص 66 - 71
- ¹⁶ Tawfiq, Muhammad Amin. "The Awqaf in Modern Egypt" The Islamic Quartely, vol.XLII, No.4, 1998, p 258
- ¹⁷ عبد الله خليل. دليل قانوني مقارن: إنشاء صندوق تمويل عربي (وديعة وقفية أو نقدية) يهدف إلى توفير الدعم المالي للمؤسسات العاملة في حقل العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية، سعد سمك للطباعة: القاهرة، 2004، ص ص 51، 52
- ¹⁸ محمد الدسوقي. الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، م.س.ذ، ص ص 81 - 87
-
- و لمزيد من المعلومات عن الوقف انظر في:
- إبراهيم البيومي غانم. الأوقاف السياسية في مصر، القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1998.
- إبراهيم البيومي غانم (تحرير). نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2003.
- السعيد بوركة. دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية: الجزء الأول، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: المحمدية (المغرب)، 1996.
- السعيد بوركة. دور الوقف في الحياة الثقافية بال مغرب في عهد الدولة العلوية: الجزء الثاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: المحمدية (المغرب)، 1996.
- عبد الفتاح مصطفى غنيم. الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين، القسم الثاني، ع 90، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: القاهرة، 2002.
- محمد أبو زهرة. محاضرات في الوقف، القاهرة، دار الفكر العربي، 1972.
- محمد عفيفي. الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1991.
- محمد كمال إمام. الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية وتشريعية، منشأة المعارف: الأسكندرية، 2002.
- Abdallah Khalil.A Comparative Guide on laws Relating to establishing an Arab fund (Endowment or cash deposit):To extend financial support for social justice programs in the Arab Region, Sabra Translation Office (Translated into English), Cairo, Ford foundation, 2004.
- Adam Sabra.Cambridge Studies in Islamic civilization Poverty and charity in Medieval.Islam:Mamluk Egypt, 1250 1517, Cambridge university press,2000